مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 127) 2024, pp. 411-425

الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيريا 1945-1980

م.د. جعفر محمود سلمان عباس
المديرية العامة لتربية بغداد/ الرصافة الثانية

مستخلص البحث:
شهدت ليبيريا ابان المدة 1945-1980، طفرة اقتصادية نوعية نتيجة لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر احد اهم مخرجات سياسة الباب المفتوح التي تبناها الرئيس ويليام توبمان، الذي شرع منذ تسنمه السلطة في فتح أبواب الجمهورية الليبيرية امام المستثمرين الأجانب لاستثمار مواردها الطبيعية بعد عجز الإمكانات الوطنية المادية والبشرية، فالقت سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بضلالها على جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد، فنقلت ليبيريا من بلد زراعي احادي الجانب إلى بلد متعدد الموارد وفر ملائة مالية أسهمت في تطويرها اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيا، وانتشلتها من واقع الخراب والجهل والفاقة، وجعلت منها افضل بلدان غرب افريقيا اقتصاديًا واحد اهم اقتصادات العالم.

الكلمات المفتاحية: ليبيريا، الاستثمار الأجنبي، الامتيازات.

المقدمة

تُعد الجمهورية الليبيرية احد اهم دول غرب افريقيا المضيفة للاستثمارات الأجنبية، فليبيريا ومنذ تأسيسها عام 1847، غلب عليها الطابع الزراعي بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لسكانها فادخلها الاقتصاد احادي الجانب في نفق القروض المظلم لاسيما خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1918) الامر الذي حتم على رؤسائها البحث عن بديل لانتشال البلاد من واقعها الاقتصادي المتردي فاتجهت حكوماتها المتعاقبة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية لاسيما خلال مدة حكم الرئيس ويليام توبمان (1944-1971) الذي دأب على تبني سياسة الباب المفتوح من خلال دعوته للشركات الأجنبية للاستثمار في ليبيريا بمغريات قل نظريها منها الإعفاءات الضريبية وشروط الامتيازات الميسرة، كما عمل على توفير بيئة امنة لعمل المستثمرين، ثم سار على نهجه خلفه الرئيس ويليام توبلرت.

قسمت الدراسة على مقدمة وأربع محاور وعدد من الاستنتاجات تناول المحور الأول الاستثمار الأجنبي المباشر مدلوله اللغوي وانواعه واهميته الاستراتيجية، وتضمن المحور الثاني الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي، ودرس المحور الثالث الاستثمارات الأجنبية في قطاع التعدين، وسلط المحور الرابع الضوء على الاثار الاقتصادية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيريا وعوامل اضمحلاله.حدد الإطار الزمني لبدء الدراسة بعام 1945، وذلك لبدء تطبيق سياسة الباب المفتوح ودخول المستثمرين الأجانب إلى ليبيريا، وانهيت بالانقلاب صمويل دو عام 1980، وخروج المستثمرين من البلاد.يتمثل الهدف من الدراسة تقييم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية التي شهدتها ليبيريا ابان المدة (1945-1980) من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي مدلولات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
2. ما العوامل التي دفعت الحكومات الليبيرية على تبني سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. هل شملت سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر جميع القطاعات الاقتصادية في ليبيريا؟
4. ما النتائج التي ترتبت على سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الميدان الاقتصادي والاجتماعي؟ وما هي اهم المعوقات التي حالت دون استمرار سياسة الاستثمار الأجنبي؟

استخدم الباحث في اعداد الدراسة العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي رفدت الموضوع بالمعلومات اللازمة والتي ثبتت في نهايتها.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 127) 2024, pp. 411-425

المحور الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر مدلوله اللغوي وانواعه واهميته الاستراتيجية

قبل الولوج إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيريا لا بد من تبيان مدلولات الاستثمار وانواعه واهميته فكلمة استثمار تدل على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والاستفادة منه، ويعرف من الناحية الاقتصادية بانه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جيدة بغية تطوير الوسائل الموجودة وزيادة الطاقة الإنتاجية[1]، اما الاستثمار الأجنبي المباشر فيعرف بقيام مواطن او اكثر من دولة او مجموعة من الدول بإنشاء وحيازة ملكية وإدارة مشروع اقتصادي في بلد اخر، وقد يكون الاستثمار مملوكًا بالكامل للأجانب او مشتركًا مع مواطني الدولة التي يقام بها الاستثمار على ان لا تقل حصة المستثمرين الأجانب عن 10% من اسهم رأس المال[2].

ويعرف جون هدسون(John Hudson) ومارك هرندر(Mark Hernder) الاستثمار الأجنبي المباشر بانتشار مؤسسة اعمال او التوسع في نشاط قائم، او حيازة أصول منتجة من قبل مواطنين من دولة او مجموعة من الدول في دولة أخرى على ان يترتب على ذلك سيطرة المستثمرين على الإدارة[3]، بينما يرى دومينيك سالفاتوري(Dominick Salvatore) ان لاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يتم من خلال الشركات التي تعد القناة الرئيسة لتدفقات رأس المال الدولي الخاص، كما انه يعني الاستثمار الحقيقي في المنشأة والسلع الرأسمالية والأرض حيث تكون الملكية والإدارة في يد المستثمر الأجنبي[4].اما صندوق النقد الدولي فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه تمليك حجم مؤثر من الملكية في مشروع معين داخل دولة ما عن طريق مقيمين من دولة او مجموع من الدول ينتج عنه المشاركة في إدارة المشروع[5]، يتبين من مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر أعلاه بانها متفقة على العديد من النقاط الهامة لتمييز الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها قيام أجانب بالاستثمار وضرورة استملاك المستثمرين الأجانب لوسائل الإنتاج والإدارة.ينقسم الاستثمار الأجنبي على نوعين، استثمارًا مباشر وغير مباشر، ويقصد بالنوع الأول على انه استثمارًا طويل الأمد في دولة ما مصحوبة بسيطرة تامة للشركة المستثمرة في اتخاذ القرارات أما النوع الثاني فلا يشارك في إدارة المشروع بل يتشارك بالأرباح وفق نسب محددة مسبقًا[6].اما أهمية الاستثمار الأجنبي فتتمثل في اعطاء قوة للاقتصاد المحلي من خلال تحسين قدراته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمساهمة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون ذلك الاستثمار جزء من العملية التي تنقل الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد اكثر فاعلية وكفاءة، وتجعله مرتبطًا بالاقتصاد العالمي ومساهمًا في العملية الإنتاجية الدولية، إذ يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة ما عنصرًا مهمًا من عناصر التمويل الخارجي في البلدان النامية او الفقيرة، وبذلك تتفوق أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أهمية المساعدات الدولية التنموية وقروض البنوك الدولية ومساهمات صندوق النقد الدولي، فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الدولة التي يستثمر بها على زيادة انتاجها بفعل الأدوات التكنلوجية الحديثة من الآلات ومكائن، فضلاً عن امتلاك المستثمرين الأجانب الأدوات اللازمة لتوسيع العمليات الإنتاجية كرؤوس الأموال التي تستطيع تحصيلها عن طريق القيام بعمليات الاقتراض من البنوك والأسواق الدولية وبالتالي يسهم كل ذلك في جلب مردودات اقتصادية هائلة للدول المستضيفة للمستثمرين منها المساهمة في بناء البنى التحتية، وتشغيل الالاف من العاطلين عن العمل في المشاريع المستثمر بها ناهيك عن رفد خزينة الدولة بالأموال المتحصلة من الضرائب والرسوم الكمركية[7].ولا تقف اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على ذلك الحد بل ان من اهم مميزاته ان القائم على الاستثمار غالبًا ما تكون شركات كبرى لها فروع في العديد من البلدان وتتميز بحجم انتاجها الكبير والمتنوع، وقابلية وصولها للأسواق

العالمية الكبرى مما يسهم في انفتاح الدول التي تحدث فيها عمليات الاستثمار على الاقتصاد العالمي وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة على أراضيها[8].

المحور الثاني

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي

اولاً: شركة فايرستون واستزراع المطاط الطبيعي في ليبيريا:

منذ تأسيس الجمهورية الليبيرية على يد جمعية الاستعمار الأمريكية (American Colonization Society) عام 1847، وحتى أوائل القرن العشرين كان النشاط الاقتصادي الرئيس لليبيريين قائمًا على الزراعة بشكل أساس بغية اشباع الحاجات الأساسية للسكان، وبناء على ذلك نجح الليبيريين في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وتصدير الفائض منها، كالبن والمطاط وقصب السكر، والتي أصبحت رافدًا ماليًا رئيس لخزينة الدولة، الا ان المنافسة الدولية الكبيرة نهاية القرن التاسع عشر شلت تلك الصادرات وبالتالي انخفاض المداخيل المالية للدولة الليبيرية مما أعاق التنمية الاقتصادية في البلاد[9].بعد الانسداد الاقتصادي الذي شهدته ليبيريا وجهت الحكومة الليبيرية انظارها نحو المطاط الذي يُعد أهم محاصيلها الاقتصادية النقدية، والذي يعود تاريخ استثماره إلى عام 1890، بعد ان حصلت احدى شركات القطاع الخاص البريطانية على امتياز زراعته في مقاطعة باركلي (Barclay) ألا ان تلك الشركة لم تبدأ اعمالها الا في عام 1910، ولم تلبث ان توقفت اعمالها عام 1914، بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى[10].في اعقاب الحرب العالمية الأولى انخفضت أسعار المطاط بشكل كبير الامر الذي دفع منتجي المطاط البريطانيين في شرق اسيا، ثم الموردين الرئيسيين للمطاط إلى تقديم خطة عرفت بخطة ستيفنسون (Stevenson) في الأول من تشرين الثاني عام 1922، قيدت امدادات المطاط ورفعت أسعاره بدون سابق انذار للمستهلكين لاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تعد اكبر المستهلكين، وكردة فعل على خطة ستيفنسون نظمت شركة فايرستون(Firestone Company) للمطاط حملة قوية ضد الخطة أجبرت فيها الكونغرس الامريكي للتصويت على مبلغ (500000) دولارًا للبحث عن مجالات بديلة لإنتاج المطاط للسوق الامريكية، ولان المزارع التي انشاتها الشركات الامريكية في المكسيك والبرازيل والفلبين كانت فاشلة بسبب العوامل الطبيعية اتجهت الأنظار نحو ليبيريا (Church, 1969, p. 431) وإزاء ذلك أرسلت الحكومة الامريكية وتحت رعاية شركة فايرستون فريق من الخبراء عام 1923، إلى ليبيريا للقيام بمسح ميداني للأراضي الليبيرية وتبيان مدى صلاحيتها لاستزراع المطاط، وبعد جولة قصيرة وجد فريق الخبراء ان المناخ والتربة في ليبيريا مثاليين لزراعة المطاط على نطاق واسع[11].

بعد مدة وجيزة فاتحت شركة فايرستون الحكومة الليبيرية بشأن استثمار المطاط فقوبل طلب الشركة بالترحاب من قبل حكومة تشارلز كينغ (Charles King)التي كانت ترزح تحت أعباء الديون الخارجية لاسيما للدائنين الأمريكيين والاوربيين الذين تجاوزت مديونيتهما مليوني دولار، لذلك وجدت الحكومة الليبيرية في طلب الشركة فرصة ثمينة لتسديد تلك الديون ورفد الميزانية بالأموال اللازمة[12]، وبناء على ذلك دخلت شركة فايرستون في مفاوضات استمرت للمدة 1924-1926، نتج عنها حصول شركة فايرستون على استئجار مليوني فدان من الأراضي غير المزروعة في مدينة كافالا(Cavala) وهاربر (Harper) وماونت باركلي (Mount Barclay) لمدة 99 عامًا مقابل قرض قيمته خمسة ملايين دولار يتم سداده من الرسوم المتحصلة على عمليات الاستيراد والتصدير[13].مع دخول شركة فايرستون إلى ليبيريا بدأت عملية استزراع المطاط في مزارع ذات النطاق الكبير إذ قدر اجمالي المساحة المزروعة بالمطاط في ليبيريا من قبل الشركات الأجنبية بنحو 47% من أجمالي المساحة المزروعة بالمطاط في البلاد، وكان نصيب شركة فايرستون منها

30,5% واستحوذت باقي الشركات الأجنبية على 16,5، فترتب على ذلك زيادة كبيرة في انتاج المطاط إلى الحد الذي أصبح فيه المحصول النقدي الرئيس في ليبيريا[14]. بدأت شركة فايرستون عام 1934، في تصدير المطاط خارج ليبيريا عن طريق ميناء منروفيا(Monrovia) إلى الولايات المتحدة الامريكية، فساهم المطاط في زيادة حصيلة الصادرات الليبيرية قبيل الحرب العالمية الثانية (1939-1945) إذ شكل المطاط نحو 70% من صادراتها، واسهم في تشغيل الايدي العاملة الليبيرية فبلغت نسبة العاملين في مجال استزراع المطاط 30% من اجمالي العمال في البلاد بالرغم من المنافسة الكبيرة من قبل المنتجين في مناطق جنوب شرق اسيا حيث العمالة الماهرة والأجور المنخفضة[15]، وزادت أهمية استزراع المطاط في ليبيريا خلال الحرب العالمية الثانية فقد كانت ليبيريا احد المصادر القليلة جدًا للمطاط الطبيعي المتاحة للحلفاء بعد انقطاع المطاط المصدر من شرق اسيا بفعل الحصار الذي فرضه اليابانيين[16].

ثانيًا: سياسة الباب المفتوح وأثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي:

بعد تولي ويليام توبمان(William Tubman) رئاسة ليبيريا في الثالث من كانون الثاني عام 1944، أولى الجانب الاقتصادي أهمية قصوى لإدراكه بأن التطور السياسي والاجتماعي والثقافي في ليبيريا يعتمد على سرعة التنمية الاقتصادية في البلاد وانه سيتعين عليه تحفيز الزراعة والتجارة والصناعة بغية تضييق الفجوة بين الواقع الاقتصادي في ليبيريا والدول المتقدمة اقتصاديًا في العالم[17]، وإزاء ذلك بدأ توبمان يخطو خطوات جريئة جدًا من اجل تحسين الواقع الاقتصادي في ليبيريا وأولى الاعمال التي قام بها في ذلك المنوال جعل الدولار الأمريكي العملة الرسمية في البلاد، وكان هدفه من وراء ذلك الحد من تقلبات سعر صرف العملة، وتوفير مناخ استثماري جيد قادر على جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في ليبيريا[18]. يتضح مما سبق ان اعتماد الرئيس ويليام توبمان للدولار الأمريكي عملة رسمية لبلاده لها مدلولات سياسية واقتصادية عميقة فهي تؤكد على علاقات الصداقة التاريخية بين البلدين منذ نشاءة الجمهورية الليبيرية من جانب، وتؤكد على بعد نظر الرئيس توبمان في المجال الاقتصادي من جانب اخر فاعتماد الدولار الأمريكي يمكن ليبيريا من الاحتفاظ بسعر ثابت مما يجنب النظام الاقتصادي موجات التضخم التي كانت تعاني منها بلدان افريقيا، وسيسهم ذلك القرار في شعور المستثمرين الأجانب بالأمان من النظام الاقتصادي في ليبيريا ناهيك عن سهولة وانسيابية تحويل أرباح المستثمرين إلى بلدانهم.بعد اعتماد الدولار الأمريكي كان امام توبمان خياران للحصول على التنمية الاقتصادية في البلاد منها توفير الحكومة لرأس المال اللازم لتمويل المشاريع الاقتصادية عن طريق الاقتراض الخارجي، او تأمين رؤوس الأموال اللازمة من خلال فتح أبواب ليبيريا امام الاستثمار الأجنبي وتوفير الحماية للشركات الأجنبية ومنحها حرية العمل مقابل الحصول على الفوائد الاقتصادية الناتجة عن عملية الاستثمار، ولان ليبيريا عانت كثيرًا من الديون الخارجية دأب توبمان على تبني سياسة اقتصادية عام 1944 عرفت باسم سياسة الباب المفتوح (Open door policy) والتي وجه خلالها دعوة لجميع الشركات الأجنبية عدا الشركات التابعة للمعسكر الشيوعي للاستثمار في ليبيريا بشروط ميسرة في جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد مع إعفاءات ضريبية مغرية[19].بعد اعلان توبمان عن سياسة الباب المفتوح دخلت ليبيريا اكثر من (40) شركة اجنبية[20] عمل بعضها في القطاع الزراعي منها (الشركة الليبيرية) لاستزراع الكاكاو والتي بدأت اعمالها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرتًا، كما عملت العديد من الشركات التايوانية في زراعة قصب السكر والتي استمرت في انتاجه وتصديره لمدة ثلاث عقود[21]، اما في مجال الغابات والاخشاب فقد تم استغلالها بداية عقد الخمسينيات وكان حصة الشركات الأجنبية منها يربو على 75%[22].

على الرغم من ان الاستثمارات الأجنبية شملت جميع القطاعات الزراعية الا ان الاستثمار في قطاع المطاط بقى محافظًا على مكانته كاهم محصول نقدي وبقت استثماراته حكرًا على شركة فايرستون فقد عملت الشركة على انتهاج سياسة من شانها الحفاظ على صدارتها في الهيمنة على ذلك المحصول امام المنافسة الأجنبية بعد اعلان سياسة الباب المفتوح من خلال القيام بالعديد من الخدمات العامة بهدف استرضاء الحكومة الليبيرية من جهة وتسهيل اعمالها من جهة أخرى منها شق الطرق البرية باتجاه المناطق الداخلية النائية ومد خطوط السكك الحديد بين المزارع وميناء منروفيا، كما قامت شركة فايرستون ببناء المستشفيات من اجل تقديم الخدمات الصحية لموظفي الشركة وسكان المناطق الليبيرية القريبة على حد سواء، وقامت الشركة ببناء العديد من المدارس الحديثة بغية تعليم افراد اسر موظفيها والمواطنين الليبيريين الساكنين قرب مزارع المطاط إذ شملت عملياتها التعليمية كل فرد يرغب بالتعليم صغارًا وكبارًا، ووفرت الشركة مدارس مسائية لتعليم العمال الأجانب والليبيريين الذين يعملون في خدمة الشركة بعد انتهاء أعمالهم[23].دخلت شركة فايرستون منعطفًا جديدًا بعد وفاة الرئيس توبمان عام 1971، وتولي نائبه ويليام توبلرت(William Tolbert) رئاسة البلاد، فعلى الرغم من تأكيد الرئيس الجديد متابعة سياسة الباب المفتوح الا ان توبلرت حاول اجبار الشركات الأجنبية على المساهمة بشكل أكبر في حل المشاكل الاقتصادية للبلاد وافتتح باب المفاوضات من جديد حول عقود الاستثمار بهدف زيادة الإيرادات الحكومية[24].كلف توبلرت شقيقه ووزير ماليته ستيفن توبلرت(Stephen Tolbert) بالتفاوض مع شركة فايرستون ، وكان الهدف من إعادة التفاوض القضاء على العديد من الإعفاءات الضريبية، واجبار شركة فايرستون على رفع أجور العمال الليبيريين وتشغيل اعداد أخرى، ومساعدة الحكومة الليبيرية على انشاء مصانع وطنية لتصنيع المطاط الليبيري[25]، وإزاء ذلك أرسلت الحكومة الليبيرية اعلانًا إلى شركة فايرستون أوضحت فيه نيتها إعادة التفاوض حول العقود المبرمة معها بداية عام 1974، فقوبل الإعلان بانزعاج شديد من قبل إدارة الشركة ووجهت برفض أي عملية تفاوض حول العقود المبرمة مع الحكومات الليبيرية السابقة، الا ان الضغوط الحكومية أجبرت الشركة على فتح باب المفاوضات التي لم تلبث ان توقفت بعد وفاة وزير المالية ستيفن توبلرت عام 1975، اثر تحطم مروحية كان يستغلها قبالة سواحل ليبيريا في ظروف غامضة[26].استأنفت المفاوضات عام 1976، ونتج عنها خضوع شركة فايرستون للقوانين الضريبية وإلغاء الإعفاءات السابقة، وإلغاء احتكارها لاستزراع المطاط، إذ سمحت الحكومة الليبيرية للعديد من المستثمرين الأجانب بالاستثمار في المطاط لاسيما المستثمرين الايطاليين والهولنديين والالمان[27]، وعلى الراغم من ان شركة فايرستون بقت تهيمن على قطاع كبير من انتاج المطاط ، الا ان دخول مستثمرين جدد اسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للمطاط [28]، اذ بلغ حجم انتاج المطاط حوالي (70,000) طن عام 1977، وخلال أواخر سبعينيات القرن العشرين بلغ (81,000) طن سنويًا إلى ان وصل إلى (101,000) طن عام 1986، وبقيمة صادرات (65,7) مليون دولار سنويًا[29].

المحور الثالث

الاستثمارات الأجنبية في قطاع التعدين

بناء على سياسة الباب المفتوح التي تبناها الرئيس توبمان عام 1944، وجد انه من غير المناسب الاعتماد على قطاع اقتصادي دون اخر لاسيما الاعتماد على القطاع الزراعي فقط، فقام نتيجة لذلك بمراجعة المسوحات الجيولوجية التي قامت بأجرائها الحكومات السابقة فوجد توبمان بأن ليبيريا تمتلك ثروة معدنية هائلة، ولغرض الوقوف الحقيقي على مقدرات البلاد المعدنية امر توبمان فور تنصيبه رئيسًا للبلاد عام 1944، بإجراء مسح ميداني شامل للأراضي الليبيرية بغية الوقوف على اهم المعادن

المتواجدة فيها (Berg, 1980, p. 175) ، وبعد اجراء المسح الميداني أظهرت النتائج بامتلاك ليبيريا اغنى رواسب خامات الحديد بالعالم والتي قدرت بـ (635) مليون طن فجبل نيمبا(Nimba) وحدة يحوي على (300) مليون طن من الحديد التي تصل درجة نقاوته بين (65-70)% بينما قدرت المسوحات وجود خامات الحديد في جبل مجاور لجبل نيمبا بـ (225) مليون طن، وأشارت المسوحات ايضًا بوجود تسع جبال منتشرة في البلاد تحوي على خامات الحديد والبوكيست والنحاس والزنك والالمنيوم والماس والذهب والزئبق[30].إزاء ذلك وجد توبمان بأن امتلاك ليبيريا لمجاميع متنوعة من خامات المعادن سيسمح للاقتصاد الليبيري بأن يصبح أكثر تنوعًا، فضلاً عن وجود تلك الخامات في المناطق النائية من البلاد سيسهم في فتح الطرق البرية والسكك الحديد إلى تلك المناطق وسيؤدي ذلك بدوره ان تمت عملية الاستثمار إلى احياء المناطق الداخلية من ليبيريا وشمولها بتحسين بناها التحتية من طرق ومدارس ومستشفيات وما شاكل ذلك، ولتنفيذ خطة استثمار المواد المعدنية وجه توبمان عام 1944 رسالة إلى الهيئة التشريعية في البلاد تضمنت مقترحًا بفتح باب الاستثمار الأجنبي لقطاع التعدين، وعلل توبمان ذلك بعدم امتلاك ليبيريا على رأس المال والخبرة الفنية اللازمة لتطوير ذلك القطاع المهم، وبالتالي عدم استطاعة ليبيريا استغلال مواردها الطبيعية بدون مساعدة خارجية، وشدد توبمان على ضرورة توفير جميع الاغراءات اللازمة لجلب المستثمرين الأجانب بدئًا من الحماية انتهاءً بالإعفاءات الضريبية بغية استغلال تلك الثروات لمصلحة البلاد[31].لم يكن امام الهيئة التشريعية والحالة تلك سوى الموافقة على مقترحات توبمان فخضعت نتيجة لذلك الأراضي الليبيرية منذ عام 1945، للعديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات الأجنبية الكبرى ومن أهمها:

اولاً: الشركة الليبيرية للتعدين(Liberia Mining Company)

بعد ازدياد الطلب العالمي على خامات الحديد ودعوات الحكومة الليبيرية للمستثمرين الأجانب للاستثمار المعدني في البلاد تقدم العقيد الأمريكي المتقاعد لانسديل ك كريستسي(Lansdale K Christsy) الذي كان يعمل في صفوف الجيش الأمريكي في ليبيريا خلال الحرب العالمية الثانية والمسؤول عن بناء مطار روسفيلد (Rosfeld) بطلب إلى الحكومة الليبيرية منتصف عام 1945، لاستثمار المواد المعدنية في منطقة تلال بومبي (Bomi Hills) الواقعة على بعد (45) كيلو متر شمال غرب العاصمة منروفيا وبعد مفاوضات استمرت حتى مطلع 1946، منحت الحكومة الليبيرية لانسديل ك كريستسي اكبر امتياز لها لاستثمار خامات الحديد لمدة (40) عامًا مقابل رسوم ثابتة قدرها (5) سنتات للطن الواحد من الخام المستخرج[32].بعد توقيع الاتفاقية قام لانسديل ك كريستسي وبسبب عدم وجود رأس المال الكافي لتنفيذ المشروع بإدخال رجل الاعمال الهولندي ويليام هـ مولر (William H. Mueller)، ووزير الخارجية الأمريكي السابق ادوارد جونيور (Edward Jenner) في المشروع فأسس رجال الاعمال الثلاث الشركة الليبيرية للتعدين التي بدأت اعمالها التحضيرية في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1946[33].بدأت الشركة الليبيرية للتعدين بشق الطرق البرية وبناء السكك الحديد وتشييد مرافق للشحن في ميناء منروفيا براس مال يصل إلى (4) مليون دولار ثم بدأ الإنتاج الفعلي عام 1949، بنقل شحنات كبيرة من اجود أنواع خامات الحديد في العالم إلى الولايات المتحدة الامريكية ليباع هناك بأسعار باهظة[34].تعرض الرئيس توبمان لانتقادات لاذعة من قبل الشعب الليبيري والمعارضة في المجلس التشريعي بقيادة الرئيس الأسبق ادوين باركلي(Edwin Barclay) تركزت حول الشروط المجحفة في عقد استثمار خامات الحديد، واتهمت المعارضة الرئيس توبمان ببيع البلاد، وفي خضم تلك الانتقادات علل المجلس التشريعي الشروط المجحفة للعقد بقلة خبرة فريق التفاوض مع الشركات العملاقة وعليه قرر المجلس التشريعي

إعادة جولات التفاوض مع الشركة الليبيرية للتعدين [35]، لاسيما بعد وصول سعر بيع طن الحديد الخام في الولايات المتحدة الامريكية إلى (15) دولارًا في وقت كانت فيه البلاد تعاني من الفقر والتخلف في كافة الجوانب ولم يكن نصيبها من ثرواتها المعدنية الهائلة سوى (5) سنتات فقط للطن الواحد[36].بناء على ذلك عقد الرئيس توبمان اجتماعًا طارئًا لمجلس الوزراء قرر فيه مفاتحة الشركة على إعادة التفاوض حول العقد المبرم معها فامتثلت الشركة لمطالب الحكومة على الرغم من ان الشركة غير ملزمة قانونيًا بذلك، وكان السبب وراء قبول الشركة إعادة التفاوض حول العقد قناعة رؤسائها بضرورة الحفاظ على المكاسب المتحققة لاستثماراتها الضخمة ففي حال رفضت التفاوض ستحجم الحكومة عن تمديد امد الامتياز وفتح باب المنافسة لذلك الكنز الثمين امام الشركات الأخرى[37].بعد جولات عدة بين ممثلي الشركة الليبيرية للتعدين وممثلي الحكومة الليبيرية تمت الموافقة في اب عام 1952، على تعديل العقد بحصول الحكومة الليبيرية على نسبة (25%) من أرباح الشركة لمدة خمس سنوات ثم على (35%) من أرباحها لمدة عشر سنوات بعد انقضاء الخمس سنوات الأولى، ثم تصبح النسبة (50%) من قيمة الأرباح بعد العشر سنوات المحددة، وان يصبح للحكومة الليبيرية ممثلين في إدارة الشركة[38].عملت شركة ليبيريا للتعدين بعد انتهاء أزمتها مع الحكومة على افتتاح العديد من المواقع في جبال بومي هيلز (Bumi Hills) وعمدت على ربط المنطقة بميناء منروفيا بالعديد من شبكات السكك الحديد وزادت من طاقتها الانتاجية بمقدار الضعف إلى الحد الذي أصبح فيه خام الحديد عام 1961، من اهم صادرات ليبيريا التي أصبحت ثالث اكبر مصدر لخام الحديد في العالم[39].أسهم استثمار خامات الحديد في ليبيريا في تغيير الواقع الاقتصادي فقد وضعت البلاد في حالة ازدهار تفوق اغلب دول قارة افريقيا السمراء، فقد انعكس استثمار الحديد على الواقع الاقتصادي والاجتماعي فشهدت ليبيريا بعد ذلك الاستثمار والارباح بناء العديد من المدارس والمستشفيات وبناء شبكات للمياه وشبكات للصرف الصحي، وتعيين الالاف من المعلمين والمهندسين والأطباء في المرافق التي تم استحداثها[40].

ثانيًا: شركة لامكو (Lamco Company)

بعد استكشاف العديد من الخامات المعدنية في جبال نيمبا في مقاطعة سانيكيلي (Sanniquellie) بدأ المستثمرين الأجانب بتقديم عروض الاستثمار للحكومة الليبيرية فأبرمت الأخيرة ثاني أكبر امتياز بعد امتياز شركة التعدين الليبيرية لصالح شركة لامكو في تشرين الثاني عام 1953، لاستغلال الرواسب المعدنية في جبل نيمبا لمدة (70) عامًا، وشمل الاستثمار مساحة (500) ميل، وبرأسمال قدره مليوني دولار، واشترطت الحكومة الليبيرية حصولها على (50%) من صافي الأرباح مقابل اعفاء الشركة من الضرائب[41].لم تستطع شركة لامكو التعامل مع المساحة الكبيرة للاستثمار فافتتحت باب الاكتتاب على أسهم الشركة امام المستثمرين فدخلت بناء على ذلك الشركة الامريكية – السويدية للمعادن مع شركة لامكو فامتلكت الاثنتين (75%) من اسهم الشركة مقابل (25%) لصالح شركة بيت لحم للتعدين، وتم الاتفاق على ان تتقاسم الشركات الثلاث (50%) من الأرباح بينما تذهب (50%) من الأرباح الأخرى لصالح الحكومة الليبيرية[42].بدأت شركة لامكو اعمالها عام 1959، في سلسلة جبال نيمبا، بمد خطوط السكك الحديد بطول (165) كم، وبناء ميناء في مدينة بوكانان (Buchanan) الساحلية، وبعد اكتمال الاستعدادات اللوجستية بدأت الشركة بتصدير الحديد الخام خارج ليبيريا في أوائل عام 1965، وقدرت كميات الحديد المصدرة بين (7-8) مليون طن سنويًا[43].

كان تأثير امتياز تعدين شركة لامكو هائلاً على الاقتصاد الليبيري فقد أسهمت الأرباح في رفد الخزينة الليبيرية بملايين الدولارات ناهيك عن الخدمات التي قدمتها الشركة في قطاع الصحة والتعليم فقد قامت شركة لامكو ببناء العديد من المستشفيات بالقرب من مناطق الامتياز، وفي مجال التعليم أسهمت

الشركة ببناء ثمان مدارس ابتدائية استفاد من خدماتها موظفي الشركة وسكان المناطق القريبة من الامتياز، فضلاً عن انشاء العديد من المدارس المسائية، ووفرت الشركة الالاف من فرص العمل لليبيريين وقامت ببناء العديد من الدور واطئة الكلفة للعاملين، وقامت الشركة ببناء محطات توليد الطاقة الكهربائية ومد شبكات للصرف الصحي في جميع المناطق التي عملت بها لخدمة الشركة وبالتالي أسهمت بشكل او باخر في رفد المناطق النائية من ليبيريا بالبنى التحتية التي كانت تفتقر اليها[44].

ثالثًا: شركة بونغ (Pong company)

لم تقتصر الاستثمارات الأجنبية في ليبيريا على المستثمرين الامريكان فقد ولجت الشركات الألمانية على ميدان المنافسة ومن أهمها شركة بونغ وهي شركة مملوكة بنسبة (70%) لشركة الصلب الألمانية و (30%) لشركات إيطالية، التي حصلت على امتياز استثمار في منطقة (بونغ – رينج) بتمويل من تكتل كونسورتيوم دوسلدورف(Consortium Düsseldorf) في المانيا الغربية والمعروف باسم اتحاد منجم تروثشال للحجر الحديدي والتنقيب عن النفط (Gewerkschaft Trothashall Eisenstein-Grube und Petrol-Exploration) [45].

قامت شركة بونغ عام 1957، بالتعاون مع مكتب الموارد الطبيعية الألماني بإجراء مسوحات جيولوجية في منطقة (بونغ – رينج) لاستكشاف خامات الحديد، وبعد التنقيب لمدة عامين تبين غنى المنطقة برواسب خامات الحديد فدخلت الشركة نتيجة لذلك بمفاوضات مع الحكومة الليبيرية اسفرت في عام 1961، عن توقيع اتفاق نص على دخول الشركة في شراكة مع الحكومة الليبيرية ليتشكل على اثر ذلك شركة التعدين الألمانية الليبيرية (Delimco) على أساس تقاسم الأرباح مناصفة في منطقة الامتياز الذي حدد امده بـ(70) عامًا وعلى مساحة (300) ميل[46].بدأت شركة التعدين الألمانية الليبيرية اعمالها عام 1961، وكغيرها من الشركات أسهمت في توظيف اعداد كبيرة من العمال الليبيريين، وانشاء العديد من المدارس والمستشفيات ومد خطوط سكك الحديد بطول (60) كم ربطت منطقة الامتياز بميناء منروفيا لتسهيل نقل خامات الحديد[47].

رابعًا: شركة التعدين الليبيرية ـ شركة الحديد الوطنية:

أسهم المناخ الاقتصادي الذي سببته سياسة الباب المفتوح في شروع الحكومة الليبيرية بإنشاء صناعات وطنية بالتعاون مع الشركات الأجنبية كما هو الحال مع شركة بونغ، إذ دخلت الحكومة الليبيرية بشراكة اقتصادية مع شركة كندية لاستثمار منجم حديد مانو (Mano) الواقع قرب الحدود الليبيرية مع سيراليون، ونص العقد الموقع عام 1958، على الدخول في شراكة على أساس المناصفة في رأس المال والارباح ونتيجة لذلك دفعت الحكومة الليبيرية مبلغ (5) مليون دولار لتسديد نصف رأس مال الشركة فيما دفعت الشركة الكندية النصف الاخر[48].قامت الشركة الكندية والأسباب تنظيمية ببيع (300,000) سهم من أسهمها عام 1962، والملفت للنظر ان المواطنين الليبيريين كانوا اكبر المساهمين في شرائها الامر الذي أدى ان يكون (85%) من اسهم الشركة ملكًا لليبيريين الامر الذي عد اول منعطف لتحول مناخ الاستثمار من الاستثمار الأجنبي الى الاستثمار الوطني فبعد سيطرة الليبيريين على اكثر اسهم الشركة قاموا بتغيير اسمها من شركة التعدين الليبيرية إلى شركة الحديد الوطنية لتكون بذلك اول شركة محلية منذ بدء سياسة الباب المفتوح[49].

قامت شركة الحديد الوطنية بتصدير خامات الحديد عام 1965، بمعدل (4) مليون طن سنويًا، ولغرض تيسير وصول خامات الحديد إلى ميناء منروفيا قامت الشركة بمد خطوط سكك الحديد بطول (55) كم، واسهمت في بناء العديد من المرافق العامة كالمستشفيات والمدارس ودور واطئة الكلفة كسابقاتها من الشركات[50].

خامسًا: شركات البترول وشركات تعدين الذهب والماس:

في مجال البترول اهتمت الشركات الامريكية بعمليات استكشافه والتنقيب عنه، وأول امتياز بترولي في تاريخ ليبيريا ابرم عام 1968، لصالح ثلاث شركات أمريكية وهي كل من شركة كاربيد المتحدة(United Carbide Company)، وشركة فرونتير(Frontier Company)، وشركة شيفرون(Chevron company) إذ قامت تلك الشركات بعمليات التنقيب عن البترول على طول الساحل الليبيري على المحيط الأطلسي حتى منتصف السبعينيات تلتها شركات كندية حصلت على امتياز التنقيب في منطقتي روتسفيلد(Roitfeld) وجراندباسا(Krand Bassa)[51].

اما في مجال التنقيب عن الذهب والماس فقد اقتصر على المواطنين الليبيريين اول الامر، إذ لم تسمح الحكومة الليبيرية لغير مواطنيها بالتنقيب عن هذين المعدنيين النفيسين، واستمر الحال على ذلك حتى عام 1971، فقد قام الرئيس وليام توبلرت بتقديم مشروع قانون للهيئة التشريعية يسمح للمستثمرين الأجانب بمشاركة المواطنين الليبيريين بالتنقيب عن الذهب والماس وانتاجه وتسويقه، فقوبل مشروع القانون بموافقة الهيئة التشريعية في ذات العام لإدراكهم افتقار ليبيريا لألات الحفر الميكانيكية والخبرة اللازمة لإنتاج الذهب والماس بكميات تجارية ونتيجة لذلك دخلت العديد من الشركات الأجنبية في ميدان تعدين الذهب والماس الليبيري ولم يتوقف نشاطها حتى اندلاع الحروب الاهلية في ليبيريا[52].

المحور الرابع

الاثار الاقتصادية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيريا وعوامل اضمحلاله

خلال المدة موضوع الدراسة عملت اكثر من أربعين شركة كبيرة ومتوسطة في مجال الاستثمارات في مختلف مجالات الاقتصاد الليبيري، إذ تجاوز المبلغ الإجمالي للاستثمارات مجتمعة نحو (750) مليون دولار ونتيجة لتلك الاستثمارات اصبح الاقتصاد الليبيري واحدًا من اهم اقتصاديات افريقيا[53]، فبعد ان كانت ليبيريا تعتمد بشكل أساس على استزراع المطاط والاتجار به خطا الاقتصاد الليبيري خطوات متسارعة نتيجة لسياسة الباب المفتوح التي أسهمت في تنويع الاقتصاد الليبيري بشكل لم يسبق له مثيل الا ان احد اهم المأخذ على الاستثمارات في ليبيريا انها كانت حكرًا على المستثمرين الاجانب في ظل عدم وجود شركات وطنية عاملة لاستثمار الموارد الطبيعية في ليبيريا[54].

على الرغم من خضوع الاقتصاد الليبيري لهيمنة راس المال الأجنبي نتيجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حفزتها سياسة الباب المفتوح، الا ان اثار الاستثمار الاقتصادية والاجتماعية كانت كبيرة وملموسة على ليبيريا أسهمت في نقلها إلى مصاف الدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية وجعلتها أفضل دولة في غرب افريقيا من الناحية الاقتصادية[55].حفزت تلك الاعمال الزراعة والتجارة والصناعة المحلية بعد توفير مقومات نموها، كما أسهمت الأرباح التي جلبتها الامتيازات في رفد الخزينة الليبيرية بملايين الدولارات الامر الذي انعكس على حجم موازنات البلاد المالية ففي حين بلغت الموازنة العامة في ليبيريا عام 1943 حوالي (750,000) دولار ارتفعت ميزانية البلاد إلى (5000,000) مليون دولار عام 1963، بفضل الانفتاح الاقتصادي للحكومة الليبيرية [56]، واتاحت الامتيازات الأجنبية المباشرة توفير فرص عمل لمئات الالاف من الليبيريين، الا ان مواقع هؤلاء العمال كانت متدنية مقارنة بالعمال الأجانب ويعود السبب في ذلك إلى قلة خبرة الايدي العاملة الوطنية نتيجة لانعدام التعليم قبل بدء سياسة الباب المفتوح، فاستأثر الأجانب في بادئ الامر بالمناصب الإدارية والتقنية[57].انعكست سياسات الاستثمار الأجنبية في ليبيريا على واقع البنى التحتية للمدن الليبيرية والمناطق النائية منها وذلك بعد ان قامت الشركات الأجنبية وبغية إيصال الخامات الى الموانئ بإنشاء العديد من الطرق كما دعت الحاجة لمواصلة العاملين في الشركات إلى مواصلة التعليم، وتوفير الشروط الصحية إلى انشاء المئات من المدارس والمستشفيات ومد لخطوط المياه

وشبكات الصرف الصحي كما مر بنا سلفًا ناهيك عن انشائها للدور واطئة الكلفة التي استفاد منها العاملين في الشركات الأجنبية من أجانب وليبيريين على حد سواء[58].كما أسهمت سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء العديد من مشاريع البنى التحتية الاستراتيجية منها محطات توليد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية التي بدء تشغيلها عام 1967، ومشروع ماء منروفيا الذي افتتح عام 1968، ومشروع الصرف الصحي العملاق في العاصمة منروفيا عام 1969 [59].

شهدت سياسة الاستثمارات الأجنبية في ليبيريا تراجعًا ملحوظا ابان حكم الرئيس وليام توبلرت، واسدل الستار عنها بشكل نهائي خلال نهاية ثمانينيات القرن العشرين بفعل الحروب الاهلية[60]، التي شهدتها ليبيريا وبالتالي فقدان البيئة الامنة للمستثمرين الذين بدأوا بتخفيض استثماراتهم بشكل تدريجي الامر الذي أدى الى تسريح عشرات الالاف من العمال فضلاً عن تدمير البنى التحتية للبلاد[61]، ثم اقدم المستثمرين بعد اشتداد المعارك إلى الانسحاب بشكل نهائي وتعرض مواقع شركاتهم للسلب والنهب والاستحواذ لتمويل الفصائل المسلحة التي شاركت الحرب[62].

الاستنتاجات

بعد الخوض في تفاصيل الدراسة توصل الباحث للعديد من الاستنتاجات التي يمكن ايجازها بما يلي:

1. تعد سياسة الباب المفتوح التي تبناها الرئيس ويليام توبمان البوابة الرئيسة لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيريا.
2. كان لسياسة الرئيس توبمان المالية القائمة على الإعفاءات الضريبية، وسياساته الأمنية أثر كبير في جلب الشركات العالمية للاستثمار في ليبيريا.
3. لم يكن الحكومة الليبيرية في بادئ الامر فلسفة تفاوضية ناجحة مع الشركات الامر الذي استدعى إعادة التفاوض على الامتيازات الممنوحة للشركات مرات متعددة.
4. أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع مداخيل جمهورية ليبيريا المالية وتنويع مصادر دخلها الامر الذي فسح المجال للحكومة الليبيرية في انهاء مديونيتها المالية والشروع في بناء العديد من المشاريع الاستراتيجية.
5. وفرت الاستثمارات الأجنبية فرص العمل لألاف الليبيريين، ووفرت العديد من المساكن واطئة الكلفة لإيوائهم بعد ان كانوا يقطنون بأكواخ من القش.
6. فرضت عمليات التنقيب في المناطق النائية من ليبيريا على الشركات الأجنبية انشاء العديد من الطرق البرية وشبكات السكك الحديد لنقل الخامات إلى الموانئ وذلك بدوره أدى إلى ربط المناطق النائية بالمدن الليبيرية بشبكة واسعة من الطرق.
7. قامت الشركات الأجنبية ببناء العديد من المدارس والمستشفيات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومد خطوط شبكات الصرف الصحي في مناطق الامتياز خدمة لموظفيها في مناطق الامتياز الامر الذي أسهم في افادة الملايين من السكان المحليين في ليبيريا.
8. يعد العامل الأمني أبرز العوامل التي وضعت نهاية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيريا، فمع فقدان الامن وانتشار الصراعات فقدت عملية الاستثمار أحد اهم مقوماتها وبالتالي خروج جميع المستثمرين من ليبيريا بمجرد اندلاع الحرب الاهلية التي اعادت البلاد إلى قرون الجهل والفقر والفاقة.

الهوامش:

(1) معاوية احمد حسين، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، كلية التجارة وادارة الاعمال، ضفار، 2010، ص125.
(2) سلامة عبد الله الحولي، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبيري 1971-1989 ، جامعة القاهرة، القاهرة ، 1999، ص3.
(3) جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه حميد منصور واخرون، دار المريخ، الرياض، 1987، ص699.
(4) Dominick Salvatore, International Economics: Trade and Finance, Macmillan, New York, 1983, p.280.
(5) World Bank, private direct foreign investment developmg countries, world bank, Washington, 1979, p.47.
(6) عبد المنعم عبد الحليم نصر، الاثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات في جنوب افريقيا 1970-1980، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 1989، ص12-13.
(7) معاوية احمد حسين، المصدر السابق، ص107.
(8) اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية – مصر) كلية التجارة جامعة، عين شمس،2005، ص115.
(9) محمد اسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1963، ص154.
(10) مصطفى احمد عبد اللطيف، الاستغلال الاستعماري في دولة الكونغو الحرة (1885-1908) اقتصاديات المطاط انموذجًا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2015، ص .129-132.
(11) David P. Kilroy, Extending the American sphere to West Africa : dollar diplomacy in Liberia, 1908-1926, University of Iowa, Iowa, 1995, p.305.
(12) عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الاولى للوجود الامريكي في افريقيا ليبيريا انموذجًا، دار الفراهيدي للطباعة والنشر، بغداد، د.ت، ص31-33.
(13) R. J. Harrison Church, The Firestone Rubber Plantations in Liberia, Geography, Vol. 54, No. 4, November, 1969, p.432.
(14) Donald George, A historical study of the Republic of Liberia with special emphasis on its economic growth potentials, atlanta Georgia, Department of Business Administration, 1958, p.14.
(15) Tuan Wreh, The Love of Liberty: The Rule of President William V. S. Tubman in Liberia, 1944-1971, C. Hurst, Monrovia, 1976, p.113.
(16) R. J. Harrison Church, Op. Cit., p.433.
(17) سلامة عبد الله الحولي، المصدر السابق، ص12.
(18) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص34-35.
(19) Ralph Greenwood, The Presidency of William V.S. Tubman: President of Liberia 1944-1971, Page Publishing, Incorporated, Northern Arizona, 1993, p.222.
(20) Stephen Ellis, he Mask of Anarchy: The Destruction of Liberia and the Religious Dimension of an African Civil War, NYU Press, London, 1985, p.212.
(21) سلامة عبد الله الحولي، المصدر السابق، ص42.
(22) Stephen Ellis, Op. Cit., p.215.
(23) Ralph Greenwood, Op. Cit., p.93.
(24) Clifford Caspar, Tragic Pragmatism: Liberia and the United States, 1971–1985, North Carolina State University, North Carolina, 2012, p.22.

(25) D. Elwood Dunn, The foreign policy of Liberia during the Tubman era, 1944-1971, Hutchinson Benham , Washington, DC., 1980, p.413.
(26) Gregg Mitman, Empire of Rubber: Firestone's Scramble for Land and Power in Liberia, New Press, London, 2021, p.240.
(27) Harold D. Nelson, Liberia, a Country Study. Washington, D.C.: The Studies : For sale by the Supt. of Docs., G.P.O, U.S., 1984, p.60.
(28) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1990، ص573.
(29) Europa Publications Limited, Europa publication limited the Europa world yearbook 1982-1988,Taylor & Francis, New York, 1994, p.584.
(30) Timothy D. L. Nevin, politics and popular culture: the renaissance in liberian music 1970-1989, University of Florida, Florida, 2010, p.42.
(31) Lawrence Marinelli, Liberia's Open-Door Policy. The Journal of Modern African Studies, Vol. 2, No. 1, Mar., 1964, p.94.
(32) A. Doris Banks Henries, A Biography of President William V. S. Tubman, Macmillan, London, 1967, p.79.
(33) ستيوارت سميث، الاستعمار الامريكي في افريقيا، ترجمة فؤاد بليغ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977، ص29.
(34) محمد اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص165.
(35) A. Doris Banks Henries, Op. Cit., p.80.
(36) عبد المنعم عبد الحليم نصر، المصدر السابق، ص20.
(37) المصدر نفسه، ص20.
(38) Robert A. Smith, William V. S. Tubman: The Life and Work of an African Statesman, Van Ditmar, California, 1971, p.139.
(39) محمد فتحي ابو عيانة، جغرافية افريقيا، دار الجامعات الافريقية، الإسكندرية، 1998، ص 262.
(40) Tuan Wreh, Op. Cit., p.114.
(41) Lawrence Marinelli, Op. Cit., p.141.
(42) Robert A. Smith, Op. Cit., p.149.
(43) Ralph Greenwood, Op. Cit., p.222.
(44) Ibid, p.222.
(45) Robert A. Smith, Op. Cit., p.145.
(46) Lawrence Marinelli, Op. Cit., p.98.
(47) Robert A. Smith, Op. Cit., p.147.
(48) ستيوارت سميث، المصدر السابق، ص35.
(49) المصدر نفسه، ص36.
(50) Lawrence Marinelli, Op. Cit., p.98.
(51) سلامة عبد الله الحولي، المصدر السابق، ص45.
(52) محمد اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص196.
(53) Tuan Wreh, Op. Cit., p.118.
(54) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص20-21.
(55) Lawrence Marinelli, Op. Cit., p.100.
(56) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص20-21.
(57) Harold D. Nelson, Op. Cit., p.52.

(58) Hyman, L. S, United States Policy Towards Liberia, 1822 to 2003, Africana Homestead Legacy Publishers, New York, 2003, p.21.
(59) Ralph Greenwood, Op. Cit., p.113.
(60) محمد عبود الفرج، دور العسكريين في افريقيا،معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 1988، ص251.
(61) Clifford Caspar, Op. Cit., p.55.
(62) Harold D. Nelson, Op. Cit., p.218.

قائمة المصادر:

اولاً: الكتب باللغة الإنكليزية:

1. A. Doris Banks Henries, A Biography of President William V. S. Tubman, Macmillan, London, 1967.
2. Berg, E. J., Politics, Privilege and Progress in Liberia, University of Michigan,Michigan, 1980
3. Clifford Caspar, Tragic Pragmatism: Liberia and the United States, 1971–1985, North Carolina State University, North Carolina, 2012.
4. D. Elwood Dunn, The foreign policy of Liberia during the Tubman era, 1944-1971, Hutchinson Benham , Washington, DC., 1980.
5. David P. Kilroy, Extending the American sphere to West Africa : dollar diplomacy in Liberia, 1908-1926, University of Iowa, Iowa, 1995.
6. Dominick Salvatore, International Economics: Trade and Finance, Macmillan, New York, 1983.
7. Donald George, A historical study of the Republic of Liberia with special emphasis on its economic growth potentials, atlanta Georgia, Department of Business Administration, 1958.
8. Dunn, D. E. The foreign policy of Liberia during the Tubman era, 1944-1971, Hutchinson Benham, Washington, DC, 1980.
9. Europa Publications Limited, Europa publication limited the Europa world yearbook 1982-1988,Taylor & Francis, New York, 1994.
10. Gregg Mitman, Empire of Rubber: Firestone's Scramble for Land and Power in Liberia, New Press, London, 2021.
11. Harold D. Nelson, Liberia, a Country Study. Washington, D.C.: The Studies : For sale by the Supt. of Docs., G.P.O, U.S., 1984.
12. Hyman, L. S, United States Policy Towards Liberia, 1822 to 2003, Africana Homestead Legacy Publishers, New York, 2003.
13. Lawrence Marinelli, Liberia's Open-Door Policy. The Journal of Modern African Studies, Vol. 2, No. 1, Mar., 1964.
14. R. J. Harrison Church, The Firestone Rubber Plantations in Liberia, Geography, Vol. 54, No. 4, November, 1969.

15. Ralph Greenwood, The Presidency of William V.S. Tubman: President of Liberia 1944-1971, Page Publishing, Incorporated, Northern Arizona, 1993.
16. Robert A. Smith, William V. S. Tubman: The Life and Work of an African Statesman, Van Ditmar, California, 1971.
17. Stephen Ellis, he Mask of Anarchy: The Destruction of Liberia and the Religious Dimension of an African Civil War, NYU Press, London, 1985.
18. Timothy D. L. Nevin, politics and popular culture: the renaissance in liberian music 1970-1989, University of Florida, Florida, 2010.
19. Tuan Wreh, The Love of Liberty: The Rule of President William V. S. Tubman in Liberia, 1944-1971, C. Hurst, Monrovia, 1976.
20. World Bank, private direct foreign investment developmg countries, world bank, Washington, 1979.

ثانيًا: الكتب العربية والمعربة:
1. جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه حميد منصور واخرون، دار المريخ، الرياض، 1987.
2. ستيوارت سميث، الاستعمار الامريكي في افريقيا، ترجمة فؤاد بليغ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977.
3. سلامة عبد الله الحولي، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبيري 1971-1989 ، جامعة القاهرة، القاهرة ، 1999.
4. عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الاولى للوجود الامريكي في افريقيا ليبيريا انموذجًا، دار الفراهيدي للطباعة والنشر، بغداد، د.ت.
5. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1990.
6. محمد اسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1963.
7. محمد فتحي ابو عيانة، جغرافية افريقيا، دار الجامعات الافريقية، الإسكندرية، 1998.
8. معاوية احمد حسين، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، كلية التجارة وادارة الاعمال، ضفار، 2010.

ثالثًا : الرسائل والابحاث باللغة العربية:
1. اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية – مصر) كلية التجارة جامعة، عين شمس،2005.
2. عبد المنعم عبد الحليم نصر، الاثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات في جنوب افريقيا 1970-1980، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 1989.
3. محمد عبود الفرج، دور العسكريين في افريقيا، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، 1988.
4. مصطفى احمد عبد اللطيف، الاستغلال الاستعماري في دولة الكونغو الحرة (1885-1908) اقتصاديات المطاط انموذجًا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2015.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 127) 2024, pp. 411-425

Foreign direct investment in Liberia 1945-1980

Inst. Jaafer Mahmood Salman Abbas
Rusafa Second Directorate of Education
bb.ss2f@gmail.com

Abstract:

During the period 1945-1980, Liberia had witnessed a qualitative economic boom as a result of the foreign direct investment policy. This policy is one of the most important outcomes of the open-door policy which adopted by President William Tubman, who, since assuming power, began opening the doors of the Liberian Republic to foreign investors to invest in its natural resources after the national financial and human capabilities were exhausted. The foreign direct investment policy has influenced all economic sectors in the country. It has transformed Liberia from a unilateral agricultural country to a multi-resource country that provided financial solvency. It had contributed to its economic, social and cultural development. As this policy lifted Liberia from the reality of devastation, ignorance and poverty, and made it the best country in West Africa economically. Thanks to this policy, Liberia has become the best economic country in West Africa and one of the most important economies in the world.

Key words: Liberia, foreign investment, privileges.